إشكالية تلقّي الجمهور العام لمخرجات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية

د.يزير بشير — جامعة الجلفة
ط/د. يزير جلول — جامعة الجزائر 2

الملخص :

تعتبر مجالات البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية أوعية معرفية خادمة لتطبيقات التّنمية الحقيقية للمجتمعات و الشّعوب ، ذلك أنّها تقف وراء إنتاج ودراسة و تقييم مسارات حقيقية للتقدّم نابعة من خصوصيات المجتمع الفعلي سواء من حيث تاريخه أو من حيث قيمه السلوكية و الأخلاقية .

و على هذا الأساس تعتبر مخرجات هذه العلوم الصّادرة عن مؤسّسات التعليم العالي سواء من مخابر البحث ، أو من المجلاّت العلمية المحكّمة ، أو من أطروحات التخرّج أو من مراكز البحث ، نتاج عقول النّخب التي تأخذ على عاتقها رسم الخطط الكفيلة بكبح مشكلات التخلّف ، و بوضع آليات معرفية عبر أطر علمية صحيحة كفيلة بتصحيح قيم المجتمع و تقويمها ، وذلك لوضع جميع إمكانات الأمّة الفكرية و المادّية لخدمة مشروع تنمويّ شامل و موحّد .

الإشكالية الأساس :

ما هي سبل و طرائق إيصال و استعمال مخرجات البحث العلمي لدى مختلف النّخب و باقي المتلقّين من مختلف مكوّنات المجتمع ؟ ، و كيف يتمّ تفعيل التراكم المعرفي النّاشئ و توجيهه لخدمة مسارات التّنمية الحقيقة الشّاملة ؟.

لتناول هذا الموضوع قسّمنا بحثنا إلى مقاربتين ، تناولنا في الأولى مقاربة مفاهيمية فكرية شاملة نحاول من خلالها تسليط الضّوء على واقع مخرجات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية في واقعها و في مختلف المعيقات التي تواجه آليات البحث ، و في استشراف مستقبلها المأمول ، و تناولنا في المقاربة الثّانية

أوّلا : المقاربة الفكرية :

01 ـ البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية : الواقع المعيقات

أ ـ المفهوم و الواقع :

تهتم العلوم الإنسانية أساسا بدراسة ماضي الإنسان و تفاعلاته مع محيطه محاولة تفسير الحوادث الماضية لبني البشر ، مع إدراك المعطيات الفكرية و المحدّدات الثّقافية التي تحكّمت في الجماعات و الشّعوب و فلسفات القيام و الانهيار و التقدّم و التخلّف على مرّ فترات التّاريخ ، و قد تطوّرت مناهج البحث في هذه العلوم مع تطوّر آفاق التفكير و أطرها لدى الإنسان ، و تنوّعت المدارس الفكرية في هذا المجال و تشكّلت وفق إيديولوجيات الجماعات و انتمائها الدّيني و العقدي .

وتهتمّ العلوم الاجتماعية بدراسة أنشطة و منجزات الإنسان و مجال تحرّكه و تدرس فعله البشري داخل مجتمعه و بيئته ، و تحاول علاج تكيّفه مع محيطه الثّقافي و الأسري و المادّي و الاقتصادي الذي يعيش فيه ، فهي بذلك مكمّلة لمجال بحث العلوم الإنسانية و ناشئة عنه .

ب ـ المعيقات و الصّعوبات :

تتعلّق صعوبات البحث في العلوم الإنسانية بطبيعتها الابستيمولوجية حيث تنبني أصول المعرفة لديها في غالب الأمر على معطيات تاريخية غائبة ، أو بفلسفات عقلية ليست مرتبطة بواقع ملموس باد للعيان ، و هو الذي قد يفهم بعدم جدّية البحث فيها أو يتمّ التّلميح بعدم ارتباطه بمعطيات تنموية مباشرة ذات فائدة للأمة و المجتمع ، و يمكن إلى ذلك تلمّس الصعوبات التي تواجه الباحثين في هذا المجال في الأتي ذكره :

ـ غياب الوثائق و موادّ الأرشيف :

تعتبر مسألة غياب الوثيقة أقدم مشكلة تقليدية تواجه الباحثين في مجال العلوم الإنسانية حيث يغيب بفقدانها التأصيل لمعارف دقيقة تكون ذات جدوى للتعرّف على معطيات سابقة في تاريخ الجماعات البشرية و تحرّكاتها المجالية ، و تزداد هذه القضيّة صعوبة عندما يصعب على الباحث في هذا المجال الوصول إلى مادّة وثائقية أو أرشيفية موجودة لكنّها غير متاحة لأيّ سبب كان ، سواء تقني أو بيروقراطي أو لسبب استعماري يتعلّق أساسا بمصادرة ذاكرة الأمّة و إرثها الحضاري .

إنّ جزءا مهمّا من ذاكرة الأمّة لا يزال موزّعا في مخطوطات محتجزة لدى العائلات و المؤسّسات الخاصّة التي تحاول امتلاك هذا الإرث الثّقافي بصيغة تملّك عائلية مجتمعية صعّبت في حقيقة الوضع على الدّارسين الاستفادة من تراث الأمّة و ذاكرتها .

ـ طبيعة العلوم الإنسانية :

تختلف العلوم الإنسانية عن العلوم التجريبية و الطّبيعية و التّقنية بارتباطها بقيم و أفعال غائبة عن معطيات الواقع الملموس ، لمّا ارتبطت بتوغّل عميق في ماضي مختلف الجماعات البشرية ذات النّزوع للتحرّك أو الانزواء في فضاءات جغرافية وفق معطيات تاريخية و أطر فكرية معيّنة ليست متاحة دائما للباحثين اليوم و هو الذي يفسّر اختلاف و تعدّد الرّؤى و المدارس الفكرية التي تعالج و تدرس و تحلّل مختلف الظّواهر الإنسانية .

ـ الذّاتية و الموضوعية :

ترتبط مشكلة الموضوعية أساسا بارتباط الباحثين في هذا المجال بانتماء سلالي أو عرقي أو مذهبيّ أو ديني أو فكريّ معيّن ، وهو ما يشوّش على عملية الاحتكام العلمي الصّحيح للباحث إلى مختلف القوانين و النّظريات الضّابطة عند حكمه على الأفراد و الجماعات و الظّواهر المرافقة لهم ، فتغيب بذلك روح الحياد العلمي النّزيه الذي كان من المفروض أن يسود عند كل المنشغلين بحقول المعرفة و الإنتاج العلمي ذو الأبعاد الثّقافية و العلمية .

ـ بنية العقل و المنحى الأيديولوجي :

تواجه العقل العربي الإسلامي مشكلات متعدّدة ترتبط باختلاف الأطر التي يتمّ استدعاؤها لدى النّخب عند محاولتهم قراءة التّراث المؤسّس للعقل العربي الإسلامي ، حيث اختلفت النّخب المفكّرة سابقا و انخرطت في جماعات فكرية بداية من القرن الأوّل الهجري وفقا لظروف تاريخية معيّنة ، و ظهرت آنذاك الفرق الإسلامية العقدية و أسّست لمفهوم الاختلاف و التنوّع الفكري و أسّست بذلك لمدارس فكرية قائمة و مذاهب تتبارى في إثبات الجدارة و الحقّ للأتباع و المهتمّين و امتلأ التراث العربي الإسلامي بمختلف الإسهامات و المعارف و الحلول لما يطرأ من مستجدّات في ميادين الفكر و العلوم و سجّل التراث بذلك أزهى عصوره من حيث الثّراء و التنوّع و الشمولية كمّا و كيفا .

لكن و باتّساع الصّراع اليوم في واقعنا المعاصر بين مختلف النّخب أدّى إلى مزيد من الاختلاف و التّضاد الذي لا يخدم الاختلاف العقلي و التّنوّع الفكري البنّاء خاصّة عند طرح مسألة قراءة التّراث أو إعادة تشكيل العقل العربي و أسس تفكيره المنهجي فحينئذ يظهر الشّرخ عميقا بين دعاة الثّابت النّصّي في التراث العربي الإسلامي المرتبط بالدّلالة العريقة ، و بين المتغيّر الحداثي العقلاني المرتبط بتغيّر الأزمان و الظرف الحضاري المعاصر للأمّة .

و حدثت القطيعة بين النّخب و بقي التفكير في إيجاد مخارج لحالة الرّكود الحضاري و التشتّت الفكري العميق مؤجّلا يراوح مكانه ، خاصّة في ظلّ غياب أطر موحّدة للخطاب الفكري التراثي تقلّل من فجوات الخلاف و تضع مقدّرات الأمّة الفكرية و العلمية على خارطة الطّريق ، خاصّة في ظلّ توحّش العولمة الثّقافية التي استفادت من تطوّر وسائل الاتصال ووسائط الإعلام في غياب ما يحمي بنيتنا المجتمعية و خصوصياتها الثّقافية و الدّينية .

02 ـ مخرجات البحث في الجزائر في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية :

أ ـ الواقع و التّحدّيات :

نعني بمخرجات البحث العلمي هو كل ما تنتجه النّخب العاملة في الحقل الأكاديمي في الجامعات و المعاهد و الكلّيات و مراكز و مخابر البحث في مجال الدّراسات الإنسانية و الاجتماعية ، حيث يتمثّل الإنتاج أساسا بأطروحات البحث و المقالات و الدّراسات في الدّوريات و المجلاّت المحكّمة للكلّيات و المخابر و مراكز البحث العلمي و مخرجات الملتقيات العلمية و الفكرية المنشورة في المجلاّت المحكّمة حسب التّصنيف الوطني و العالمي .

إنّ مخرجات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية في المؤسّسات العلمية الجزائرية تواجه عديد المشاكل التي تعيق في مجملها جودة التعليم العالي و تقلّل من فاعلية البحث العلمي في إيجاد حلول و مخارج علمية لما يواجه ميادين العلم و الثّقافة بوصفها مكوّن أصيل للوجدان المجتمعي في ماضيه و حاضره و مستقبله .

و المتتبّع لما تؤول إليه مخرجات البحث العلمي يستطيع أن يسجّل ضعف مختلف عمليات الإيصال التي كان من المفروض أن ترافق مختلف عمليات الإنتاج الفكري لجمهور المتلقّين على اختلاف رتبهم و مواقعهم العلمية

و الاجتماعية و هو الذي يفتح للملاحظ باب التّساؤل عميقا عن معوّقات هذه العملية و التي يمكن إيجازها في الآتي :

ـ استقلالية البحث العلمي :

تساعد استقلالية البحث العلمي عن التوجيه المباشر لمؤسّسات الحكم في مضامينه و توجّهاته العامّة لأن يتكوّن لدى النّخب المفكّرة انطباعا خادما لحرّية النّقد و التّوجيه العلمي البنّاء للمعرفة العلمية السّليمة ذات الأبعاد الشّاملة ، و ذلك بأن تكتفي الدّولة بالتّمويل المادّي الهيكلي لمؤسّسات البحث المنتجة للأفكار و المحدّدة للقيم .

ـ القطيعة بين النّخب المفكّرة و السياسية :

انقطعت الجامعة في العالم العربي عن تزويد النّخب السياسية بمخرجات بحثها و تعارض المنحى الإنتاجي للأفكار و المعارف و المعلومات مع الهدف الذي سعت إليه النّخب المفكّرة المنتجة ، و أضحت جهود تلك النّخب دون فائدة و ذلك جرّاء قطيعة غير مبرّرة بين نخب السّياسة الحاكمة و نخب البحث العلمي المفكّرة حيث تطالب هذه الأخيرة بضرورة إخضاع أطر التّسيير و القيادة لمخرجات البحث العلمي التي تزوّد السّياسيين بفواعل الحكامة و التسيير التّنموي الرّاشد المبني على الإيحاء المفاهيمي المعرفي الذي يقيّم السياسات و التّجارب و يحدّد مخارج مختلف الأزمات و الاختلالات المصاحبة لتسيير مؤسّسات المجتمع و الدّولة و تلك هي الجدوى الرئيسية من إنجاز مؤسّسات البحث العلمي و تمويلها .

ـ التراكم البيروقراطي لمخرجات البحث العلمي :

نعني بالتّراكم البيروقراطي المعرفي انقطاع و ضعف إيصال مخرجات البحث العلمي للمجتمع و مؤسّساته و فضاءاته المعرفية كالمكتبات العمومية و دور الثّقافة و الجمعيات الثّقافية و العلمية و الرّياضية بوصفها أطر اجتماعية تحتاج لصقل و تجديد و توجيه مباشر من النّخب المفكّرة على أساس تجديد مرجعي دائم يتوافق مع ما يطرح من تحدّيات على المستويين الدّاخلي و الخارجي ، و هذا الانقطاع التّواصلي بين النّخب المفكّرة و مختلف بنى المجتمع يضاف إلى سابقه و يزيد من عدم فاعلية مخرجات البحث العلمي لدينا .

ب ـ مستقبل البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية :

يتمّ استشراف مستقبل البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية من طرف الباحثين لتفعيل جدوى مخرجاتها بأسلوب غير تقليدي تلقيني يبقى حبيس الكتب و المجلاّت و المصنّفات و الأطروحات ، بل يجب إعادة هندسة مضامين البحث العلمي و طرائق إيصاله لجمهور المتلقّين عبر مراعاة المؤشّرات التّالية :

ـ مواجهة العولمة الثّقافية :

إنّ اختراق الخصوصيات الثّقافية للمجتمع العربي الإسلامي باتت من التّحدّيات المباشرة للنخب المفكّرة التي يجب أن تحمل على عاتقها استرداد ثقة المجتمع بانتمائه القومي و الحضاري الأصيل ، لمواجهة عمليات التشكيك التي تطال فئات هشّة من المجتمع جرّاء سرعة الاتّصال و حرّيته بين أصقاع العالم[1] .

إنّ مهمّة الباحثين الأكاديميين اليوم تقتضي أن نتعدّى مرحلة التّشخيص لأن نبحث عن سبل و كيفيات استغلال الوسائط الاتصالية و الإعلامية المتاحة لتحصين البنية الثّقافية المجتمعية للشباب على وجه الخصوص و لكلّ مكوّنات الأسرة عموما بوصفها الوعاء الأساس المهدّد مباشرة في قيمه و خضوع سلوكياته

لتوجيه يتعارض مع انتمائه و خصوصياته ، حيث يتمّ ضمان استقرار الأمن الاجتماعي الذي لا يقلّ أهمّية عن الأمن السياسي و العسكري و الاقتصادي .

ـ إنهاء حالة الجفاء التواصلي بين السّياسي والمفكر :

إنّ مؤسّسات البحث العلمي المتخصّصة في الدّراسات الاجتماعية و الإنسانية تشكّل في حقيقة الأمر خزّانا معرفيا كان من المفروض أن يقف وراء تزوّيد مؤسّسات الحكم و النّخب السياسية بمستجدات البحث العلمي ، لكنّ حالة القطيعة غير المبرّرة و التي يتمّ من خلالها تحييد مخرجات الدّراسات الأكاديمية يكبح مباشرة مسارات التّقدّم التي تريدها النّخب رغم ما تنفقه الدّولة على مستوى التّمويل و الإنشاء.

إنّ تواصل النّخبتين السياسية و المفكّرة ينبغي أن يكون بإخضاع مختلف البرامج الإنمائية لمخابر و مجالس و فرق البحث مباشرة على أساس أنّ حكامة التسيير و رشده هي بالأساس مهمّة علمية معرفية أكاديمية تخضع للتقييم و التّعديل المباشر من أوعية الفكر المتمثّلة في الخبراء و الباحثين ، إن لم نقل يجب أن تنطلق منها قبل أن تتوجّه للتنفيذ و التّطبيق على أرض الواقع .

ـ التّكامل النّخبوي :

شكّل صراع النّخب[2] فيما بينها سببا معرقلا آخر لتحديد مسارات التقدّم و أضحت الرّؤية مشوّشة أمام جميع الفاعلين حول رسم الخيارات الكبرى سواء لمؤسّسات الدولة و منظمة الحكم و التسيير أو للمجتمع و فعالياته و مكوّناته .

إنّ اختف الرؤى بين مختلف التيارات المفكّرة جعلها تغرق في ثنائيات " الأصالة و المعاصرة " ، و " التراث و الحداثة " ، و " العلمانية و الدين " ، و غيرها من المتضادّات المفاهيمية التي أسرت العقل العربي في خلافات صورية وفوّتت عليه فرص توحيد الرّؤى [3]نحو رسم مسارات التّقدم و الانعتاق من التّخلّف و التّبعية للأمم الأخرى .

ـ مراعاة خصوصية الانتماء للدّراسات الاجتماعية و الإنسانية :

إنّ نقل تجارب الأمم الأخرى المغايرة لنا في أسسها و مرجعياتها الفكرية و الإيديولوجية يجعل عملية الإسقاط غير ذات معنى و ذلك لاختلاف المسار الثّقافي الذي رافق صيرورة المجتمع و ماضيه إذ ينبغي أن تنطلق الدّراسات الاجتماعية و الإنسانية من وحي التّراث و الموروث الحضاري الذي يحتاج للتّجديد و النّقد و التّحديث بما يعين على رسم خطط تنموية تراعي الانتماء المجتمعي لحضارة راقية استطاعت أن تسود العالم قرونا عديدة .

إنّ الدّراسات الإنسانية و الاجتماعية الأجنبية تنتمي لحقل معرفي نابع من خصوصيات مجالها الجغرافي و إيمانها الفكري و وعائها الأيديولوجي المخالف أساسا لأسس معارفنا و علومنا مع الاحتفاظ طبعا بإمكانيات المحاكاة الفكرية و تبادل المفاهيم و الخبرات و المعارف في إطار مراعاة الخصوصيات الحضارية و التّاريخية الفارقة لأمّتنا مع غيرها من الأمم .

ـ دمج الدّراسات الاجتماعية و الإنسانية مع الاقتصادية :

تقف الدّراسات الاجتماعية و الإنسانية وراء استدعاء مختلف الأداءات السّابقة للمجتمع في تقدّمه و استقراره و في تخلّفه أو تفكّكه و اندثاره سواء في فترات سابقة أو معاصرة ، فنجدها تملك بذلك خاصّية الإحاطة الكلّية بماضي وواقع المجتمعات و الشّعوب و آمالها و طموحاتها و هو الذي يؤهّلها لأن تندمج مع كل الدّراسات الاقتصادية التي تستهدف خلق الثّروة و تحقيق الرّفاه المادّي إذ لا يعقل تطبيق التّجارب الاقتصادية و البرامج التنموية عبر الانقطاع عن طبائع المجتمعات و قيمها و أخلاقها و سلوكياتها فتفقد بذلك البرامج إمكانيات التطبيق على أرض الواقع فالأفكار و البرامج يجب أن تكون بالأساس فعلا تشاركيا بين كلّ الفاعلين بين برامج سياسية اقتصادية ضمن إيحاء فكري إنساني اجتماعي يراعي بنية المجتمع و سلوكاته و قيمه .

ثانيا : الدّراسة التقنية :

01 – **طرق الوصول المتاحة للولوج وتعرف الجمهور على المجلات :**

من بين أهم الطرق المتاحة التي اتجهت لها الدولة الجزائرية تسهيلا للولوج والتعرف على المجلات والدوريات العلمية عبر شبكة الإنترنيت وذلك باستخدام أدوات النشر الإلكتروني عبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال و من خلال البوابات القواعد بيانات المصادر المحلية عبر النظام ، ويتيح هذا النظام عبر قسم البوابات في النظام الوطني للتوثيق الوصول إلى أربعة بوابات ذات علاقة بنشر المجلات المحكمة وإيصالها إلى متلقيها [4]،وهي:

أ.بوابة الدوريات العلمية المتاحة على الرابط التالي :

.dz Webreview www.

ب.البوابة الوطنية للإشعار على الأطروحات : والمتاحة عبر الرابط التالي

www.Pnst.cerist.dz

ج.الفهرس الموحد الجزائري والمتاح على الرابط التالي :

www.ccdz.cerist.dz

د.بوابة المكتبات الجامعية والمتاحة على الرابط التالي :

www.bibliouniv.cerist.dz

وسنحاول أن نركز في هذا المقام على بوابة المجلات العلمية الجزائرية ،حيث تعتبر هذه البوابة امتدادا لبوابات بث الدوريات العلمية التي ظهرت إلى الوجود في تسعينات القرن الماضي ،والتي كانت حتمية للتطور التكنولوجي بصفة عامة ،وتطور برمجيات إدارة المحتوى بصفة خاصة وقد بلغت بوابات بث الدوريات العلمية درجة تطورها إلى حد إقامة اتفاقيات شراكة فيما بينها ،من أجل توفير للباحث استمرارية الإطلاع على الدوريات والاستفادة منها ،ويمكن أن تعرف كما يلي :

1– تعريف بوابة المجلات العلمية الجزائرية :

هي عبارة عن موقع لتجميع وتوحيد المجلات والدوريات العلمية الوطنية في موقع واحد كما أنها توفر للمستخدمين مجموعة من المجلات الجزائرية التي تغطي جميع الميادين ،كم أنها مفتوحة لكل الدوريات التي ترغب في نشر محتواها على الخط بنظام الوصول للمحتوى الكامل ،أوالجزئي أو المشروط ،وهذا كله يصب في

مصلحة تطوير البحث العلمي ،وهو مشروع يسهر على تطويره مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ضمن شعبة البحث والتطوير في علم المعلومات .

وقد بدأ العمل في المشروع منذ سنة 1999 ،ونضجت الفكرة لتصبح مشروعا يضم مجموعة معتبرة من الدوريات العلمية في موقع واحد بلغ عددها 36 دورية ،حيث يتضمن العقد الذي تم الاتفاق عليه بين المركز والناشرين صنفين :

العقد الأول :يسمح بإتاحة النص الكامل للمقالات وتحميل ملف

العقد الثاني : يسمح بإتاحة الملخصات والكلمات الدالة .

كما يمكن أن تعرف بأنها :بوابة خاصة بإتاحة المجلات العلمية الجزائرية المختلفة التخصصات والمجالات ،والتي تقوم بإصدارها المؤسسات الأكاديمية الجزائرية [5]،حيث تضم 36 دورية علمية [6].

وتهدف بوابة الدوريات العلمية الجزائرية عموما إلى :

أ.بث الدوريات العلمية على نطاق واسع .

ب.تثمين الدوريات العلمية الوطنية ،أو الجهوية .

ج.تشجيع الوصول الحر إلى نتائج الأبحاث .

د.وضع في متناول الباحثين الأدوات اللازمة من أجل البحث والإطلاع .

هـ.تعزيز النشر الإلكتروني العلمي .

و.السماح بالوصول إلى المستخلصات والكلمات الدالة والنصوص الكاملة للمجلات العلمية الجزائرية المنشورة على مستوى مركز البحث .

02 ـ مستقبل النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة :

سنتكلم في هذا المحور على أهمية النشر العلمي للمجلات العلمية من خلال الكلام على أهمية النشر الإلكتروني ودوره في البيئة الأكاديمية ،باعتباره أحد الوسائل المهمة والمعاصرة في وقت أصبحت المعلومة اليوم الرقم واحد في اقتصاد المعرفة ،حيث أصبحت متاحة لجميع أطياف المجتمع من باحثين وطلبة وأساتذة ونخب سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ،وحتى المؤسسات الإدارية والاقتصادية سواء العمومية منها أوالخاصة ،خاصة مع انتشار وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسهولة استخدامها .

النشر الإلكتروني :عرفه المفكر قنديلجي بأنه:عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية ،سواء مباشرة ،أو من خلال شبكة اتصالات .أو هو مجموعة من العمليات التي يتم عن طريقها وبمساعدة الحاسوب إيجاد وتشكيل وإختزان وتحديد المحتوى ألمعلوماتي من أجل بثه لمجمع محدد من المستفيدين [7].

كما عرفته منظمة اليونيسكو على أنه استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية من أجل جعل المعلومات في متناول الجمهور ،حيث يتم تخزين المؤلفات الإلكترونية في أوعية حاسوبية ،ثم استعراضها لا حقا ،إما مباشرة على شاشات الحواسيب ،وإما ورقيا عم طريق طباعتها [8].

متطلبات النشر الإلكتروني :_ وهي عبارة عن الموارد المادية والبشرية الخاصة بنظام النشر الإلكتروني :وهي الحاسب الآلي والطابعات وبرامج النشر الإلكتروني وجهاز الماسح الضوئي والمودام ،لتعديل نقل الإشارات والفاكسميلي ،والنظام الصوتي الذي يتيح الوصول إلى العديد من المصادر المسموعة ،وأخيرا المستفيد الفرد المتمرس على استخدام تلك التكنولوجيا [9].

أهداف النشر العلمي الإلكتروني :

إن من أهم أهداف النشر العلمي الإلكتروني نجد :

1- نشر النتائج العلمية (كتب .مقالات .مجلات .مذكرات ....)على أكبر نطاق واسع مع إمكانية استفادة أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع بمختلف أطيافها.

2- التوفير الهائل لتكاليف النشر ،بعكس النشر العلمي التقليدي ،أي الورقي ،حيث أن طباعة ذلك على الورق العادي هي طريقة مرتفعة التكاليف وصعبة من النواحي الفنية .

3- تقليص نفقات التوزيع ،حيث أن التوزيع الورقي يحتاج إلى تكاليف البريد العادي والنقل مع التكاليف الضخمة على الأشخاص والدول ، بعكس النشر الإلكتروني الذي هو غير مكلف واقتصادي .

4- التوفير في تكاليف التخزين :حيث أن التخزين للمجلات والدوريات الورقية يحتاج إلى مكان أكبر ،و عرضة للتلف والكوارث ،والتآكل ،ومزيد من شروط الحفظ والسلامة

أما النشر الإلكتروني فهو سهل الحفظ وغير مكلف أصلا .

5- ضمان سهولة البحث واسترجاع وجمع البيانات حيث يمكن للباحث البحث في آلاف الدوريات والمجلات من خلال عبارة واحدة فقط يقوم بكتابتها .

6- سهولة الإتاحة والاستفادة ،وتقديم معلومات أكثر حداثة مما تقدمه المطبوعات [10].

7- إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر بعيد ،في وقت محدود .

خضوع مقالات المجلات والدوريات الإلكترونية للتحكيم :

إن خضوع مقالات المجلات والدوريات الإلكترونية للتحكيم ،أي التقييم من قبل خبراء مختصين في المجال للتحقق من قيمتها العلمية ،والإضافة العلمية التي تقدمها ،وصدق أساليب الضبط في حالة البحوث التجريبية ،ونوعية الفرضيات ،وغير ذالك ،ويعتبر التحكيم أداة ضرورية لغربلة المقالات ،وإن يبدو في بعض الأحيان تعسفيا لأنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى استبعاد مقالات قيمة لسبب أو لآخر وبالرغم من النقائص التي يعاني منها تحكيم الأعمال العلمية إلا أنه يبقى شرطا أساسيا للاعتراف بالمنشورات الإلكترونية ومساواتها بالأعمال المطبوعة .

توصيات :

ـ تشجيع النّشر الالكتروني لمخرجات البحث العلمي و تشجيع الباحثين مادّيا ووظيفيا للمساهمة في تسهيل سرعة انتقال المعلومة .

ـ الرّفع من جودة تصميم المواقع الالكترونية الرّسمية الخاصّة بالبوّابات الوطنية للمجلاّت و أطروحات الدّراسة بما يساهم في استغلال تقنيات التّصميم المتطوّرة على المستوى الدّولي .

- تشجيع خاصّية الاطّلاع الالكتروني لدى المجتمع العلمي من طلبة و أساتذة أكاديميين بالموازاة مع الاطّلاع المباشر التقليدي على المخرجات الورقية .

- إتاحة مخرجات المجلاّت المحكّمة بروابط إلكترونية مباشرة في المكتبات الجامعية و المكتبات العمومية و دور الثّقافة .

- إتاحة الولوج المباشر إلى مكتبات الجامعات لكلّ الفاعلين من أطياف المجتمع و مكوّناته .

- الحرص على التوجّه السّريع نحو مشروع المجتمع المعرفي الالكتروني في إطار مشروع أضخم يعرف بالحكومة الالكترونية .

- استغلال الوسائط الاتّصالية و الإعلامية في حث فعاليات المجتمع المدني على الولوج للبوّابات الالكترونية للاطّلاع على مستجدّات البحث العلمي على الأقّل في مجالات الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، وذلك من أجل التأسيس لمجتمع المعرفة الشّامل و الكلّي .

المراجع و الإحالات .

- عبد الرّزّاق الدّوالي ، **في الثّقافة و الخطاب عن حرب الثّقافات** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السّياسات ، بيروت ، لبنان ، 2013 .

- ت بوتومور ، **النخبة و المجتمع** ، تر : جورج جحا ، المؤسّسة العربية للترجمة و النّشر ، بيروت ، لبنان ، 1988 .

الشيخ ليث العتابي ، **جدلية الأيديولوجي و المعرفي** قراءة و تحليل لجملة من أطروحات محمد أركون ، مركز عين للدراسات و البحوث المعاصرة .

[1] الموقع الرسمي الوطني للتوثيق عبر الخط المتاح www.sandl.cerist.dz تاريخ الزيارة 19 -10-1-2019

[1] .دحمان مجيد وآخرون ، cybrarians journal بوبة **إتاحة الدوريات العلمية** ،التجربة الجزائرية نموذجا ،مارس 2013 عدد 28 .

[1].قنديلجي عامر إبراهيم ،**المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والإنترنيت** ،عمان ،دار المسيرة .2003.

[1] .أبو السعود إبراهيم ،**تكنولوجيا النشر الإلكتروني** ،مجلة الأهرام العربية ،عدد 2003/01.

[1] حسنين شفيق ،**الإعلام الإلكتروني** ،القاهرة ،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع .2004.

الهوامش

[1] عبد الرّزّاق الدّوالي ، **في الثّقافة و الخطاب عن حرب الثّقافات** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السّياسات ، بيروت ، لبنان ، 2013 ، ص 161 .

[2] ت بوتومور ، **النخبة و المجتمع** ، تر : جورج جحا ، المؤسّسة العربية للترجمة و النّشر ، بيروت ، لبنان ، 1988 ، ص 59 .

[3] الشيخ ليث العتابي ، **جدلية الأيديولوجي و المعرفي** قراءة و تحليل لجملة من أطروحات محمد أركون ، مركز عين للدراسات و البحوث المعاصرة ، 2016 ، ص 57 .

[4] الموقع الرسمي الوطني للتوثيق عبر الخط المتاح www.sandl.cerist.dz تاريخ الزيارة 19 -10-1-2019

[5] .المرجع نفسه .

[6] .دحمان مجيد وآخرون ، cybrarians journal بوبة **إتاحة الدوريات العلمية** ،التجربة الجزائرية نموذجا ،مارس 2013 عدد 28 ص11

[7].قنديلجي عامر إبراهيم ،**المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والإنترنيت** ،عمان ،دار المسيرة .2003.ص 147.

[8] .المرجع نفسه ص 147.

[9] .أبو السعود إبراهيم ،**تكنولوجيا النشر الإلكتروني** ،مجلة الأهرام العربية ،عدد 2003/01ص 144.

[10] حسنين شفيق ،**الإعلام الإلكتروني** ،القاهرة ،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع .2004.ص66.